

29 أوت 2013

إلى السادة

رئيس مؤسسة البحث و التعليم العالي الفلاحي
المديرين العامين للإدارات المركزية
المدير العام لوكالة الإرشاد و التكوين الفلاحي
المندوبين الجهويين للتنمية الفلاحية
المدير العام للمرصد الوطني للفلاحة
رؤساء المؤسسات و المنشآت العمومية
المديرين العامين للمجامع المهنية المشتركة و المراكز الفنية
المدير العام للمخبر المركزي لتحليل الأغذية الحيوانية
المدير العام للمركز الوطني لليقظة الصحية الحيوانية
المديرين العامين لمؤسسات البحث و التعليم العالي الفلاحي
المدير العام لوكالة التنقيب عن المياه
المدير العام لوكالة المعدات لتسوية الأراضي الفلاحية
مديري معاهد و مراكز التكوين المهني الفلاحي
مديري الإدارات المركزية
مدير مكتب مراقبة وحدات الإنتاج الفلاحي

276

قائمة الوثائق الموجهة

الملاحظات	عدد الوثائق	بيان محتويات الوثائق
يُحال عليكم للإعلام و العمل بمقتضياته	02	- منشور السيد رئيس الحكومة عدد 29 بتاريخ 27-08-2013 حول اعداد مشروع ميزانية الدولة و مشروع قانون المالية لسنة 2014
	02	الجملة

تونس في

اتصلت بالوثائق المبينة أعلاه

الإمضاء

في..... 2013.....

عن وزير الفلاحة
المدير العام
للمصالح الإدارية و المالية
الإمضاء: زهرة الفروي



27 أوت 2013

تونس لهي

منشور عدد: 29

من رئيس الحكومة
إلى
السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاية

الموضوع: حول إعداد مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2014 .
المرجع: المنشور عدد 12 المؤرخ في 18 أفريل 2013 .

__***

لقد نص المنشور عدد 12 المؤرخ في 18 أفريل 2013 على ضرورة التحكم في عجز الميزانية وذلك قصد التخفيض فيه من 5,9 % مقدرة بقانون المالية لسنة 2013 إلى 5,3 % لسنة 2014.

وللغرض تمت دعوة الوزارات خاصة إلى :

- ✓ - التقليل بصفة هامة وملحوظة في عدد الانتدابات الجديدة.
- التحكم في نفقات التسيير وترشيدها بما يمكن من التقليل في حجمها المرسم سنة 2013.
- التأكد من توفر الشروط اللازمة للانطلاق الفعلي للمشاريع الجديدة المقترحة.

كما تم ضبط روزنامة إعداد قانون المالية بما يمكن من إحالته على السلطة التشريعية طبقا للأجل القانوني أي قبل يوم 25 أكتوبر 2013 .

هذا، وباعتبار المستجدات على مستوى الظرف الاقتصادي للبلاد والتي أفرزت عددا هاما من الضغوطات الحادة على مستوى التوازنات المالية ، سواء من حيث الموارد أو من حيث النفقات وذلك بالنسبة لكل من سنة 2013 و 2014 ، فإن التحكم في هذه التوازنات يستدعي تضافر جهود كل المسؤولين .

وللغرض، فإن الوزارات مدعوة إلى :

- * التقليل بنسبة لا تقل عن 5 % في نفقات التسيير المرسمة سنة 2013 .
- عدم برمجة انتدابات جديدة خلال سنة 2014 ما عدى خريجي مدارس التكوين المرخص فيهم
- التخفيض بنسبة لا تقل عن 20 % في اعتمادات الدفع لنفقات التنمية المرسمة سنة 2013 .
- عدم إدراج أي مشروع جديد غير جاهز للتنفيذ خلال سنة 2014 .

هذا وتنطبق هذه التوجهات سواء على الوزارات التي تسم الشروع في مناقشاتها أو التي ستتم مناقشتها لاحقا (ما عدى وزارتي الداخلية والدفاع)

ومن ناحية أخرى ، وباعتبار التأخير الكبير الذي لوحظ في توجيه مشاريع ميزانيات عدد هام من الوزارات ، فإن مصالح هذه الوزارات ومصالح وزارة المالية مدعوة إلى أخذ كل الاحتياطات قصد احترام أجل توجيه مشروع قانون المالية والميزانية إلى السلطة التشريعية .

وللغرض، يتعين على كافة المسؤولين احترام الروزنامة التالية :

- 31 أوت 2013: آخر أجل :
 - لتقديم الأحكام المقترح إدراجها ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2014 .
 - لتقديم المشاريع السنوية للقدرة على الأداء لسنة 2014 بالنسبة إلى الوزارات النموذجية .
- 6 سبتمبر 2013 : انتهاء المناقشات مع مصالح وزارة المالية مع إدراج كل المعطيات بمنظومة أمد .
- 14 سبتمبر 2013 : مجلس وزاري لضبط التوازنات النهائية لميزانية سنة 2014 (وميزانية 2013 محينة) .
- 30 سبتمبر 2013 : حوصلة نتائج المناقشات من قبل مصالح وزارة المالية وضبط الموارد والتوازنات العامة لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2014 .
- 7 أكتوبر 2013 : عرض مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2014 على أنظار مجلس الوزراء للمصادقة .

- 25 أكتوبر 2013 : إحالة مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2014
إلى السلطة التشريعية .

ونظرا لأهمية الموضوع ، فإن السيدات والسادة الوزراء
وكتاب الدولة مدعوون إلى الحرص شخصيا على تنفيذ ومتابعة ما سبق
ذكره واعطاء التعليمات اللازمة لمصالحكم قصد تسير عمل مصالح
وزارة المالية بما يمكنها من ضبط مشروع قانون المالية ومشروع
الميزانية في الآجال المذكورة .

والسلام.

رئيس الحكومة

عبدالمجيد